أثر التضخم على البطالة في الجزائر – دراسة قياسية باستخدام نموذج الإنحدار الخطي البسيط

The effect of inflation on unemployment in Algeria - an econometric study using the simple linear regression model

مجطوح فضيلة [1*]، ياسف حسيبة [2]

[1] المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والإقتصاد التطبيقي – القليعة – الجزائر، dibfadila1@yahoo.fr

[2] المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والإقتصاد التطبيقي – القليعة – الجزائر، ecoalgenssea@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2024/04/23؛ **تاريخ المراجعة**: 2024/05/11؛ **تاريخ النشر**: 2024/06/30

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر التضخم على البطالة في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين (1989 – 2017)، تم التطرق إلى المفاهيم الأساسية المعنية بالموضوع و إستعراض تطور التضخم وتطور البطالة وكذا صياغة وبناء النموذج القياسي للعلاقة بين متغيرات الدراسة، وذلك بالإعتماد على تقدير العلاقة وفق نموذج الإنحدار الخطي البسيط، كشفت النتائج المتحصل عليها على وجود علاقة طردية ضعيفة بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة، وأن الزيادة في التضخم بقيمة 1 مليون دولار سيزيد البطالة بقيمة 0,353.

الكلمات المفتاحية: تضخم، بطالة، ركود تضخمي، SPSS، الجزائر.

تصنيف JEL : E31، E24، C59.

Abstract: This study aims to measure the impact of inflation on unemployment in Algeria during the period between (1989-2017), the basic concepts concerned with the subject were addressed and a review of the development of inflation and the development of unemployment as well as the formulation and construction of the standard model for the relationship between the variables of the study, based on the estimation of the relationship According to the simple linear regression model, the obtained results revealed that there is a weak direct relationship between inflation and unemployment in Algeria during the study period, and that an increase in inflation by $1 million will increase unemployment by a value of 0.353.

Keywords: inflation, unemployment, stagflation, SPSS, Algeria.
Jel Classification Codes: E31, E24, C59.

I- تمهيد :

إن ظاهرتي التضخم والبطالة تعتبران من الظواهر الاقتصادية المهمة التي تكون في مواجهة أي إقتصاد في العالم، وتعتبر مشكلتي البطالة والتضخم من المرتكزات الأساسية التي توجه البرامج والسياسات الحكومية والحكومة دائما تحاول إتباع سياسات إقتصادية بهدف تجنبهما وتقليل الأضرار التي تنجم عنهما.

الاقتصاد الجزائري يتسم بخاصيتين أساسيتين هما، إعتماده على النفط وربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي. إن الصدمات التي تعرض لها القطاع النفطي طيلة العقدين الأخيرين من القرن الماضي مضافا إليه ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية أدخل الاقتصاد الجزائري في دورة ركود حادة وطويلة.

إن الاقتصاد الجزائري بين خيارات مكافحة البطالة ومكافحة التضخم حيث يغلب الخيار الأول على الخيار الثاني في البلدان النامية كونها تعاني أصلا من البطالة الناتجة عن تخلف أجهزتها الإنتاجية. وبالتالي يمكن للدولة أن تتبع سياسات معينة في تقليل البطالة بشكل يجعل معدل التضخم يخدم خطط التنمية. إن صناع القرارات الاقتصادية يهتمون بمشكلتي التضخم والبطالة ولذا من الضروري إبراز وتحديد العلاقة بين الظاهرتين.

إشكالية الدراسة : وبناءا على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية :

ماهو أثر التضخم على البطالة في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين (1989 – 2017) ؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي :

– هل توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين التضخم والبطالة ؟

– كيف يؤثر التضخم على البطالة ؟

فرضيات الدراسة : وللإجابة على الإشكالية المطروحة نقدم الفرضيات التالية :

– **الفرضية الأولى** : توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين التضخم والبطالة ؛

– **الفرضية الثانية** : يؤثر التضخم على البطالة تأثيرا إيجابيا.

أهمية الدراسة : تكمن أهمية هذه الدراسة أنها تعالج موضوعا ذا إهتمام كبير في العالم، كما تتعرض لإحدى أهم المواضيع الاقتصادية الاجتماعية وذلك لما يفرضه من تكاليف إجتماعية وإقتصادية على جميع الأطراف سواء مؤسسات أو أفراد، وذلك لإرتباط كل من التضخم والبطالة بالواقع.

إن هذه الدراسة تقوم بمعالجة أهم المعضلات التي يعاني منها إقتصاد الجزائر حاليا وذلك بإستعمال طرق قياسية. فالمجتمع همه الوحيد هو طلب التخفيض من معدلات البطالة والتضخم، أردنا توضيح ذلك.

أهداف الدراسة : تكمن أهداف الدراسة في النقاط التالية :

– دراسة تطور ظاهرة كل من التضخم والبطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة؛

– التحقق من شكل وطبيعة العلاقة القائمة بين التضخم والبطالة في إقتصاد الجزائر أثناء فترة الدراسة.

منهج الدراسة :تم القيام باختبار العلاقة ما بين التضخم والبطالة في الجزائر للفترة الزمنية ما بين سنتي 1989 و2017، من خلال تصميم نموذج الإنحدار الخطي البسيط إعتمادا على برنامج spss يعتمد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

I.1– التضخم :

I.1.1 تعريف التضخم : إن التضخم ظاهرة مركبة ومعقدة ومتعددة الأبعاد والتي تنتج بسبب إختلال العلاقات بين أسعار الخدمات والسلع من ناحية وأسعار عناصر الإنتاج من جهة أخرى، كما تعتبر ظاهرة عالمية وتعتبر مصدرا للإضطرابات السياسية والإجتماعية، وتتفاوت

معدلات التضخم بين الإنخفاض والإرتفاع وتختلف طرق العلاج والمسببات ما بين النظم الاقتصادية (خليفة مردس و عبد الرحيم محمد، جوان 2023، صفحة 465).

التضخم هو أكثر الظواهر الاقتصادية تعقيدًا في عصرنا (KACI, 2021, p. 844). إن ظاهرة التضخم مشكلة اقتصادية، في حين أنها يمكن أن تكون تؤثر على اقتصاديات الدول المتخلفة كما في الدول المتطورة (Alioua, 2022, p. 919).

تعتبر ظاهرة التضخم من الظواهر المتشعبة الجوانب والمتعددة الإتجاه حيث تطرقت لها الكثير من المدارس فمفهوم التضخم مهمة صعبة لأن فيه الكثير من الغموض والمتناقضات (مجاهدي و إلزعر، 2023، صفحة 721). لقد إختلف الإقتصاديون في وضع تعريف محدد للتضخم، وهذا لإختلاف الزاوية التي ينظر كل منهم إلى التضخم من خلالها (زرقون و سهلي، 2023، صفحة 997).

– يعرف التضخم على أنه الزيادة المستمرة والعامة في الأسعار، ويوجد العديد من النقاط من الواجب ملاحظتها في هذا التعريف؛ أولا : يعبر التضخم عن الزيادة العامة في الأسعار، إن الزيادة في سعر سلعة واحدة أو سلعتين لا يعتبر تضخم، وهذا بسبب أن معظم السلع لا تعتبر إلا جزء ضئيل من إجمالي الإنفاق، إذا كان هناك زيادة في أسعار بعض السلع فهذا سوف يؤثر على الأسعار النسبية وينتج عليها آثار بالنسبة لتخصيص الموارد، غير أنها ليس لها تأثير على مستوى الأسعار ككل، ما لم تكن السلعة الأساسية لها أهمية بالغة، غير أنه إذا عدد قليل من السلع إرتفعت أسعارها فهذا لا يشكل بصفة عامة التضخم؛ والنقطة الثانية : من الملاحظ أن التضخم عملية مستمرة تدوم لفترة زمنية، فإن ارتفاع الأسعار لمرة واحدة لا يمكن تسميته عادة بالتضخم (حزام و بادي ، جانفي 2023، صفحة 44).

– التضخم هو الحالة التي فيها يشهد الاقتصاد ارتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار الخدمات والسلع والتي تهتم بها فئة واسعة من المواطنين (نزاري و بشر، جوان 2023، صفحة 504).

– يعرف بيرو " التضخم هو إزدياد النقد الجاري دون زيادة السلع والخدمات، وعرفه "كورتير" التضخم هو الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالإنخفاض عندما تأخذ الأسعار بالإرتفاع، وعرفه " روبنس " التضخم هو ارتفاع غير منتظم للأسعار، وعرفه " مارشال " التضخم هو الإرتفاع المستمر في الأسعار، وعرفه " بيجو" تتحقق حالة التضخم في حالة ما إذا أصبحت الزيادات في الدخل النقدي أكثر من الزيادات في كمية الإنتاج التي تحققت بواسطة عناصر الإنتاج (وذان و عمي سعيد، جوان 2023، صفحة 66).

تعريف التضخم حسب النظرية النقدية : " التضخم هو كل زيادة في كمية النقود المتداولة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار " هذا يعني أن سبب ظاهرة التضخم هو الزيادة في كمية النقد المتداول (حبيطة، 2012، صفحة 135)؛

تعريف التضخم حسب نظرية الطلب والعرض : **المقصود** بالتضخم من جانب الطلب زيادة حجم الطلب الكلي على الخدمات والسلع في الاقتصاد عن العرض الحقيقي منها، مما ينجم عنه اختلال التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي مع تعذر زيادة العرض في السوق؛

التعريف الذي قدمه كينز للتضخم : هو " التضخم هو زيادة القدرة الشرائية التي لا تجد زيادة تقابلها في حجم الإنتاج، أي زيادة الطلب على العرض" .

I.1. 2.أنواع التضخم : تنقسم أنواع التضخم إلى ما يلي : (سويح و بن ثابت، 2020، صفحة 101)

أ. من حيث إشراف الدولة على الأسعار :

– التضخم المفتوح (الظاهر) : وهو يتمثل في الإرتفاع المستمر في الأسعار استجابة لفائض الطلب بدون تدخل من طرف السلطات. أي أن ارتفاع الأسعار يكون بحرية لتحقيق التعادل بين الطلب والعرض دون أن يقابلها أي عائق من قبل السلطات، وهذا ما يعرف أيضا بالتضخم الطليق أو الصريح.

– التضخم المكبوت : يتمثل بالتدخل من قبل السلطات الحكومية في سير حركة الأسعار عبر تحديدها للمستويات العليا لها، والدولة بتدخلها لا تقضي عليها، وإنما يكون هدفها هو الحد من حركات الإتجاهات التضخمية بصفة مؤقتة (دليمي و سلكة، 2022، صفحة 685).

ب. من حيث القطاعات الاقتصادية : (بوفنش، ديسمبر 2021، صفحة 93)

– التضخم السلعي : هذا النوع من التضخم يحدث في مجال السلع الإستهلاكية، وينتج عنه تحقيق أرباح في صناعات إنتاجها.

– التضخم الرأسمالي : هذا النوع من التضخم يحدث في مجال السلع الإستثمارية، وينتج عنه تحقيق أرباح في صناعات إنتاج هذه السلع.

ج. من ناحية حدة التضخم :

– التضخم الجامح : ويعتبر أخطر أنواع التضخم، إذ بسببه ترتفع الأسعار بنسبة كبيرة جدا و قيمة النقود تنخفض حتى تصبح تافهة جدا. والنقود تفقد القدرة على أداء وظائفها، إلى درجة أن تصبح عديمة القيمة حيث يقض الأمر، إصدار عملة جديدة لتكون في محل العملة القديمة (بن حدو، 2022، صفحة 132).

– التضخم الزاحف (المتدرج) : يتسم بارتفاع بطيء في الأسعار عند حدود 2% حيث تكون الزيادة دائمة ومتتالية وغير عنيفة على المدى القصير، ويعتبر هذا النوع ظاهرة عامة تمس جميع دول العالم، حيث ينتج هذا النوع من التضخم إما بسبب الطلب أو بسبب التكاليف (سحاب، 2022، صفحة 388).

د. من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية :

– التضخم المستورد : نتيجة العلاقات الاقتصادية المهيكلة وبالأخص العلاقات التجارية والتي هي مرتبطة باستراد السلع والخدمات لإقتصاد دولة ما في فترة زمنية معينة (صالح و بلفضيل، 2021، صفحة 75). ويظهر التضخم المستورد في اقتصاديات الدول النامية التي تكون أكثر انفتاحا على العالم الخارجي (قندوز و بن قانة، 2022، صفحة 105).

– التضخم المصدر : ونقصد به ارتفاع أسعار المنتجات المحلية بسبب زيادة أسعارها بالسوق الدولية أو إنخفاض قيمة العملة مقارنة بالعملات الأجنبية مما يجعل المنتج يفضل البيع في السوق الدولي وبهذا يكون ارتفاع الأسعار ناتج عن عملية التصدير (بني و صرارمة، ديسمبر 2021، صفحة 676).

ه . من ناحية مصدر الضغط التضخمي :

– تضخم جذب الطلب : في هذه الحالة ترفع فيها الأسعار وهذا ناتج لوجود فائض في الطلب الكلي بالنسبة للعرض الكلي وهذا في سوق السلع أو عناصر الإنتاج (أموال كثيرة تطارد سلع قليلة)، ففي حالة الوصول إلى التشغيل الكامل فإن الزيادة في الطلب وزيادة الإنفاق الكلي تؤدي إلى جذب الأسعار للإرتفاع لمواجهة الفائض عن الطاقة الإنتاجية للمجتمع.

– تضخم دفع النفقة : وهذا النوع من التضخم ينشأ عندما ترتفع أسعار السلع الإستهلاكية والصناعية بطريقة مستمرة وهذا ناتج عن نفقات الإنتاج وبالخصوص أسعار عناصر الإنتاج والأجور بالذات، و هذا التضخم يعرف بـ " تضخم دفع الأجر" (سويح و بن ثابت، 2020، صفحة 102).

I.1. 3. تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة من 1989 إلى 2022 :

الشكل رقم (1) : تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (1989 – 2022) (%).

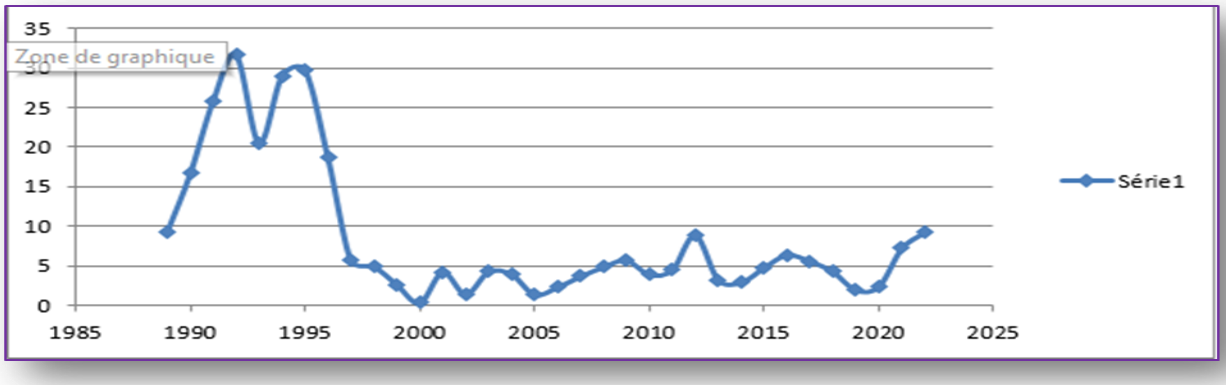

المصدر : من إعداد الباحثتان بالإعتماد على بيانات البنك الدولي

https://databank.worldbank.org (consulté le 10/07/2023)

عرفت معدلات التضخم قيما مرتفعة مع بداية التسعينات حيث ارتفعت من 25,88% إلى أن وصلت إلى 31,66% كأقصى حد له سنة 1992، وهذا راجع إلى عدة إختلالات على المستوى الكلي بسبب إستمرار ضعف أسعار البترول، ثم بدأت في الإنخفاض التدريجي إلى أن بلغت في سنة 1996 معدل 18,67% واستمر في الإنخفاض إلى 2,64% سنة 1999 إلى أن وصل إلى 0,33% سنة 2000 كأدنى حد لمعدل التضخم تعرفه الجزائر منذ الإستقلال وهذا راجع إلى عودة ارتفاع أسعار النفط مما أدى إلى إنتعاش الاقتصاد، ثم يعود ليرتفع مرة أخرى حيث بلغت معدلات التضخم سنة 2012 ليصل 8,89% لم تشهد إرتفاعا من هذا النوع منذ سنة 1996، ويرجع هذا نتيجة لإرتفاع نمو الكتلة النقدية بسبب برامج التنمية الاقتصادية والتي تهدف إلى تخفيض معدلات البطالة، وأما في الفترة الممتدة من 2014 إلى غاية 2021 عرف التضخم تباين في مستوياته حيث كان في بداية الفترة أقل من الواحد ثم إرتفع إلى مستويات تقترب من 8% في منتصف الفترة، ثم بدأ في الإنخفاض في السنتين الأخيرتين تزامنا مع فترة التمويل الغير تقليدي ثم يعود ليرتفع سنة 2021 ليصل إلى 7,22%.

I.2– البطالة :

I.2. 1. تعريف البطالة : إن البطالة ظاهرة عالمية تؤثر على جزء كبير من المجتمع النشيط، بما في ذلك الشباب والنساء وحاملو الشهادات الجامعية (BOULAHRIK, 2019, p. 612).تعتبر ظاهرة البطالة من المشاكل الاقتصادية التي تسبب اضطرابات اقتصادية على المستوى العالمي (DJEMACI, 2020, p. 128). فيما يتعلق بالبطالة، من الصعب إجراء مقارنات بين البلدان (souames & Dai, 2022, p. 515).

تتعدد التعريفات المقدمة لمفهوم البطالة، وسوف نتطرق إلى مجموعة منها فيما يلي :

– تعريف منظمة العمل الدولية : البطال هو كل شخص له القدرة عن العمل، وعنده الرغبة فيه ويبحث عنه، وجاهز لقبوله عند مستوى الأجر السائد شريطة أن يجد هذا العمل لكن دون جدوى. وتشكل البطالة بذلك جزء غير مستغل من الطاقات الإنتاجية للمجتمع، ونقصد بذلك العنصر البشري، والذي يمثل عنصرا أساسيا من عناصر الإنتاج (نعمون و نور الدين، ديسمبر 2022، صفحة 618)

– البطالة تعرف على أنها عدد الأشخاص الذين لديهم القدرة على العمل ولكنهم لا يعملون بالرغم من أنهم من الباحثين عن العمل بطريقة جديةة (بوطورة و سمايلي، 2020، صفحة 118)

– لعل أهم مفهوم للبطالة هو ذلك الذي أقره البنك العالمي حيث يعرفها بأنها : " الجزء من القوى العاملة الذي ليس له عمل لكنه متواجد للبحث عن وظيفة "، حيث يرتبط مفهوم البطالة بوصف المتعطلين عن العمل وهم لهم القدرة عليه و هم في البحث عنه إلا أنهم لا يجدونه (العوني و حجماوي، جوان 2023، صفحة 398)

– التعريف الذي قدمه الديوان الوطني للإحصاء : الشخص البطال هو الشخص الذي يكون في السن القانونية، وهذه السن القانونية تسمح له بالعمل، وله القدرة والإستعداد للعمل، وبشرط أن يكون يبحث عن العمل وأنه قام بكل الإجراءات اللازمة لحصول على وظيفة (بدیار و قطوش، 2023، صفحة 398)

– إن البطالة هي كل إنسان قادرا على العمل، باحثا عنه وراغبا فيه، يقع في دائرة القوى المنتجة، أي أن يكون عمره ما بين 15 و 60 سنة مدربا على العمل أي له حرفة أو خبرة ما، ولا تتوفر لديه فرصة للعمل ولا يملك رأس مال نقدا كان أو عينا (حفاصي و خليل، 2023، صفحة 397)

– البطالة هي : " الحالة التي لا يستعمل المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداما بطريقة كاملة أو مثلى، ومن ثم يكون الناتج الفعلي أقل من الناتج المحتمل، وهذا يؤدي إلى إنخفاض مستوى رفاهية أفراد المجتمع بالمقارنة عما كان من المفترض الوصول إليه "، وحسب هذا التعريف فإنه يوجد بعدين للبطالة، البعد الأول هو عدم الإستخدام الكامل لقوة العمل أي أنه يشير إلى حالتي البطالة السافرة والجزئية، والبعد الثاني هو عدم الإستخدام الأمثل لقوة العمل (نعمون و نور الدين، ديسمبر 2022، صفحة 619)

I.2. 2. أنواع البطالة :

I.2.2. 1. البطالة الإجبارية : البطالة الإجبارية أو كما يطلق عليها أحيانا البطالة السافرة وتعني أنه هناك أفراد لهم القدرة على العمل وهم في البحث عن العمل بطريقة جدية عند الأجور السائدة ورغم هذا لا يجدون عملا، وبالتالي لا توجد لهم مناصب عمل داخل الاقتصاد الوطني (بن يوسف، أفريل 2023، صفحة 393). ويندرج تحت مفهوم البطالة الإجبارية البطالة الدورية.

– البطالة الدورية : وترتبط البطالة الدورية بالدورة الاقتصادية توسعا وانكماشا حيث تنخفض معدلات البطالة في مرحلة التوسع ولكن ترتفع في مرحلة الكساد. فالتشغيل يزداد أثناء فترة التوسع ولكنه ينخفض أثناء فترة الكساد، وهذا ما يقصد بالبطالة الدورية، وهذا النوع من البطالة ينشأ نتيجة ركود قطاع العمل وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل، بالإضافة إلى أن هذا النوع من البطالة هو ناتج لتذبذب الدورات الاقتصادية. والبطالة الدورية هي إجبارية لأن العاطلون عن العمل تبعا لهذه الحالة هم مستعدون للعمل بالأجور السائدة غير أنهم لم يجدوا عملا. حيث العامل كان مجبر على ترك عمله بـدون إرادته مع أنه له الرغبة والقدرة على العمل عند مستوى الأجر السائد (بن العيد، 2023، صفحة 11).

I.2.2.2. البطالة الإختيارية : تشمل هذه البطالة الأفراد القادرين على العمل إلا أنهم لا يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة، ويندرج تحت هذا النوع من البطالة عدة أنواع منها :

أ. البطالة الإحتكاكية : والتي يطلق عليها في بعض الأحيان البطالة الفنية أو الإنتقالية، وهي بطالة طوعية لأشخاص يمتلكون مؤهلات أو خبرات مهنية معينة، ولكن لا يجدون حالا العرض المناسب للعمل، وقد تحدث هذه البطالة بسبب حاجة صاحب العمل وطالب العمل لفترة الزمن قبل كشف السوق للطرفين، ولا تستمر هذه البطالة لفترة طويلة خاصة في ظروفنا الراهنة حيث تطورت وسائل الاتصالات المختلفة وانخفضت تكاليفها، كما أن السياسة الحكومية لتعزيز فرص العمل وزيادة التشغيل يمكن أن تمارس دورا هاما في هذا المجال كتأسيس وكالات حكومية للتشغيل وإعداد برامج للتدريب والتأهيل...الخ. البطالة الإحتكاكية هي البطالة التي تحدث بسبب التحولات (صالي، 2023، صفحة 390).

ب. البطالة الهيكلية : تظهر البطالة الهيكلية عندما تؤدي التغيرات في أنماط الطلب إلى عدم التوافق بين المهارات المطلوبة والمعروضة فيها، أو عندما تتسبب هذه التغيرات في عدم التوازن بين المطلوب والمعروض من العمال، فيما بين المناطق المختلفة. ويمكن إرجاع وجود البطالة الهيكلية إلى بعدين فـالبعد الأول يتمثل في عدم وجود توافق بين مؤهلات العاطلين وخبراتهم وبين المهارات المطلوبة لفرص العمل المتاحة، وأيضا لعدم التوافق الجغرافي بين المناطق التي يوجد بها فرص العمل والمناطق التي يوجد بها الأفراد الباحثين عن فرص العمل، أما البعد الثاني فيرجع إلى ضعف المقدرة الإستيعابية للإقتصاد الوطني، بسبب عدم التناسب بين حجم فرص العمل الجديدة وبين حجم الداخلين الجدد لسوق العمل كل سنة. تنشأ البطالة الهيكلية عن عدم التوافق في سوق التشغيل بين الخصائص الوظيفية للعمل من ناحية الطلب، والخصائص الوظيفية للعمل من ناحية العرض (بولنوار، 2023، صفحة 56).

I.2.2. 3. أنواع أخرى من البطالة : توجد أنواع أخرى من البطالة مثل :

أ. البطالة المقنعة : تظهر البطالة المقنعة عندما يعمل الأفراد بأقل من الطاقة الإنتاجية المفترضة لهم، فهم في حالة عمالة ظاهريا فقط، بينما عملهم لا يسفر عن خلق سلع وخدمات، وينجم عن ذلك انخفاض الإنتاجية الحدية للعمل بحيث تكاد تنعدم. البطالة المقنعة تحدث بسبب الزيادة في عدد العمال مقارنة بالحاجة الفعلية، إذ تنعدم الإنتاجية الحدية لفائض العمال (حاجي و فكارشة، 2023، صفحة 228).

ب. البطالة الجزئية : وتسمى أيضا بالبطالة الموسمية وهي تشير إلى حالة الأفراد الذين يعملون أقل من ساعات العمل المعتادة أو يعملون في مواسم معينة ولا يعملون في مواسم أخرى (بن يوسف، أفريل 2023، صفحة 394).

I.2. 3. تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة من 1989 إلى 2017

الشكل رقم (2) : تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة (1989 – 2017) (%).

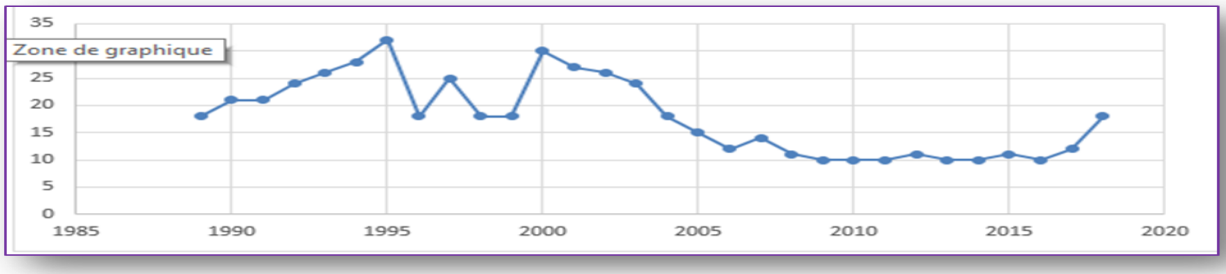

المصدر : من إعداد الباحثتان بالإعتماد على بيانات البنك الدولي

https://databank.worldbank.org (consulté le 10/07/2023)

من خلال الشكل رقم (2) نلاحظ وجود مرحلتين الأولى تبدأ من سنة 1989 إلى غاية سنة 2000 حيث عرفت هذه المرحلة المعدلات المرتفعة للبطالة وقدر أعلى معدل للبطالة بنسبة 31,84% سنة 1995 حيث تزامنت هذه المرحلة مع العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر وما خلفته من سلبيات بالجملة، والمرحلة الثانية من سنة 2000 إلى سنة 2017 وكانت وتيرة معدلات البطالة عكس السنوات السابقة، بحيث اتسمت هذه المرحلة بالإنخفاض في معدلات البطالة بسبب توجه الدولة نحو سياسة توسعية وانفاق حكومي على الكثير من المؤسسات والمشاريع والإستثمارات، وهذا تزامنا مع تحسن الوضع الأمني في البلاد والذي سمح بتنفيذ برامج دعم الإنعاش الاقتصادي ما بين 2001 و2004. ولقد استحدثت في هذه المرحلة العديد من مناصب الشغل بالإضافة إلى فتح المجال أمام مؤسسات التشغيل للمساهمة في التقليل من البطالة مثل الوكالة الوطنية للتشغيل، الصندوق الوطني للتأمين من البطالة، الوكالة الوطنية لدعم الشباب... وغيرها والتي كانت فعاليتها أكثر بداية من الألفية حيث انخفضت معدلات البطالة إلى 12.27% سنة 2006، لترتفع سنة 2007 ثم بعد ذلك نلاحظ تذبذب في معدلات البطالة وهذا راجع لمخلفات الأزمة المالية العالمية التي تركت تأثير سلبي على اقتصاد الجزائر.

I.2. 4.العلاقة بين البطالة والتضخم: إن فكرة المبادلة بين البطالة والتضخم تعتبر المكونة الأساسية للمعتقدات النقدية لدى مفكرين النظام الكلاسيكي أمثال "1752" Hume David (متيوي، أفريل 2023، صفحة 20). لكن المفكر النيوكلاسيكي Irving Fischer "1926" كان أول من تحدث عن هذه العلاقة بطريقة واضحة ، و في الأخير تم رسم هذه العلاقة في شكل بياني بفضل كل من Brown عام 1955 و Sultan عام 1957.

في عام 1958 نشر الاقتصادي فليبس دراسة إحصائية من 1861 حتى 1957 ترتكز على دراسة وتحليل سوق العمل في الاقتصاد الإنجليزي. ولقد إستخلص فليبس من دراسته أن معدل التغير في الأجور النقدية يرتبط بطريقة عكسية وبشكل غير خطي مع النسبة المئوية لمعدل البطالة كما أن العلاقة بين إنخفاض معدل البطالة وارتفاع معدل التضخم يتنافى والتحليل الكلاسيكي، حيث لا يتغير مستوى الإنتاج الحقيقي، ومن ثم لا يتغير مستوى البطالة مع التغير في مستوى السعر طالما أن ارتفاع مستوى السعر معبرا عنه بإنتقال دالة الطلب الكلية إلى الأعلى وبالتالي لا تؤثر على الناتج الحقيقي في الأمد الطويل إلا أن تحليل منحنى فليبس يوفر دعما للنموذج الكينزي، إذ تؤدي الزيادة في الطلب الكلي إلى ارتفاع مستوى السعر عند معدل الأجر النقدي وهذا من شأنه أن يتسبب في توسع مستمر في مستوى الإستخدام والإنتاج (حيمور و وهراني، 2019، صفحة 68).

أما الاقتصادي الأمريكي فريدمان انتقد منحنى فليبس واعتبره مضللا وذلك أن فليبس أخذ بمعدل الأجر الإسمي بدل الأجر الحقيقي، يعتقد فريدمان بأن فليبس أخذ بالإفتراض الكينزي وحسب هذا الإفتراض فإن التغيرات في الأجور الإسمية هي متساوية لتغيرات في الأجور الحقيقية فقد رفض هذا الإفتراض وادخل المعدل المتوقع للتغير في الأسعار.

وحسب فريدمان فإنه لا توجد علاقة بين البطالة والتضخم في الأجل الطويل وهو ما يتوافق مع ما توصل إليه الكلاسيك، واعتبر معدل النمو في العرض النقدي هو المصدر الرئيسي للتغيرات في الأسعار ومن ثم حدوث التضخم.

تمتع منحنى فليبس بمصداقية خلال الفترة (1959 – 1969) واعتبر بمنزلة أداة مهمة من أدوات التحليل الاقتصادي الكلي وأداة رئيسية في رسم وتحديد السياسات الاقتصادية إلا أن تلك المصداقية قد تعرضت للإهتزاز القوي و دار حولها شك كبير طوال عقد التسعينيات ومنذ أواخر الستينات، حيث أن العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم التي كان يشار إليها بمنحنى فليبس قد تعرضت للإنهيار، ففي السبعينيات من القرن العشرين لوحظ أن المستوى العام للأسعار يتجه إلى الإرتفاع المستمر في الوقت الذي تزايدت فيه معدلات البطالة وسميت الظاهرة الجديدة بالركود التضخمي، وذلك في دول غرب أوروبا والولايات المتحدة وهو ما يتعارض مع منطق منحنى فليبس وهو ما حدث خلال الفترة (1968 – 1990) (بقاط، محلوس، و بن حليفة، 2021، صفحة 190).

II – النتائج ومناقشتها :

دراسة إستقرارية متغيرات الدراسة :

– **صياغة وبناء النموذج القياسي** : في هذا الجزء أقوم بتقدير النموذج الخطي المعبر عن العلاقة بين متغيرات الدراسة بإستخدام أحد البرمجيات الشهيرة في مجال العلوم الاجتماعية وهو : SPSS في الإصدار 20.

– **النموذج المقترح للدراسة** : لغرض دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة المقترحة نستعين بنموذج الإنحدار الخطي البسيط ونكتب صيغته القياسية كما يلي : $y = a + bx$, y: المتغير التابع a : الحد الثابت b: معلمة النموذج x : المتغير المستقل

وبالتالي النموذج الرياضي المطبق يكون كما يلي : $CHOM = a + b.INF$, CHOM : البطالة INF : التضخم

لإيجاد العلاقة التي تربط التضخم بالبطالة في الجزائر، ولإظهارها أكثر تم إستعمال معامل الإرتباط بيرسون اعتمادا على البرنامج الإحصائي SPSS الذي يبين العلاقة كما واتجاها وكذا مدى معنوية معامل الإرتباط المحسوب ودلالته الإحصائية، والنتائج ملخصة في الجدول التالي :

الجدول رقم 1: معامل الإرتباط البسيط بين التضخم والبطالة

النموذج	معامل الإرتباط R	Sig
المتغير المستقل: التضخم المتغير التابع: البطالة	0,477	,004

المصدر : إعداد شخصي بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS (الملحق رقم 1)

يوضح الجدول التالي معامل الإرتباط بين المتغير التابع (البطالة) والمتغير المستقل (االتضخم) وأيضا دلالته الإحصائية، حيث قيمة معامل الإرتباط تساوي 0,47، هذه النتيجة تفيد أن العلاقة بين المتغيرين في اتجاه طردي بحكم قيمة معامل الإرتباط الموجبة، وضعيفة اعتمادا على قيمة المعامل الضعيفة (0,47)، وبالتالي هناك علاقة طردية ضعيفة بين التضخم والبطالة خلال الفترة الممتدة بين 1989 و 2017، فكلما يحصل تغيير في التضخم يحصل تغيير في البطالة بنسبة 47%، كما أن معامل الإرتباط المتحصل عليه في هذه الفترة معنوي وهو دال إحصائيا عند مستوى 5%، حيث أن قيمة $Sig = 0,004$.

– **إختبار معنوية الإنحدار** : وذلك من خلال جدول تحليل خط الإنحدار، حيث يدرس مدى ملائمة خط الإنحدار للمعطيات المقدمة، وفقا للفرضيتين التاليتين :H_0: خط الإنحدار لا يلائم المعطيات المقدمة H_1 : خط الإنحدار يلائم المعطيات المقدمة

الجدول رقم 2 : نتائج إختبار معنوية المعلمتين المتعلقتين بالتضخم والبطالة

تحليل التباين الأحادي ANOVA

	النموذج	مجموع مربعات الإنحدار Somme des carrés	درجة حرية الإنحدار ddl	معدل مربعات الإنحدار Moyenne des carrés	قيمة تحليل اختبار التباين D	مستوى دلالة الاختبار Sig.
1	الإنحدار Régression	321,773	1	321,773	8,235	,008
	البقايا Résidu	1094,073	28	39,074		
	المجموع Total	1415,846	29			

المصدر : إعداد شخصي بالإعتماد على مخرجات برنامج spss (الملحق رقم 2)

a : المتغير التابع البطالة **b** : المتغير المستقل التضخم

يدرس الجدول رقم (2) مدى ملائمة خط انحدار المعطيات وفرضيته الصفرية التي تنص على أن خط الإنحدار لا يلائم المعطيات المقدمة، ومن خلال الجدول رقم (2) يتبين أن :

- مجموع مربعات الإنحدار يساوي (321,773) ومجموع مربعات البواقي هو (1094,073) ومجموع المربعات الكلي يساوي (1415,846)
- درجة حرية الإنحدار هي (01) ودرجة حرية البواقي هي (28)
- معدل مربعات الإنحدار هو (321,773) ومعدل مربعات البواقي هو (39,074)
- قيمة إختبار تحليل التباين لخط الإنحدار هو (8,235)
- مستوى دلالة الإختبار Sig =,008 وهي أصغر من 5% بالتالي نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل وهو أن خط الإنحدار يلائم المعطيات والإنحدار معنوي، وبالتالي توجد علاقة بين متغير التضخم ومتغير البطالة، والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم 3 : رسم بياني لمدى ملائمة خط الإنحدار للعلاقة بين متغير التضخم ومتغير البطالة

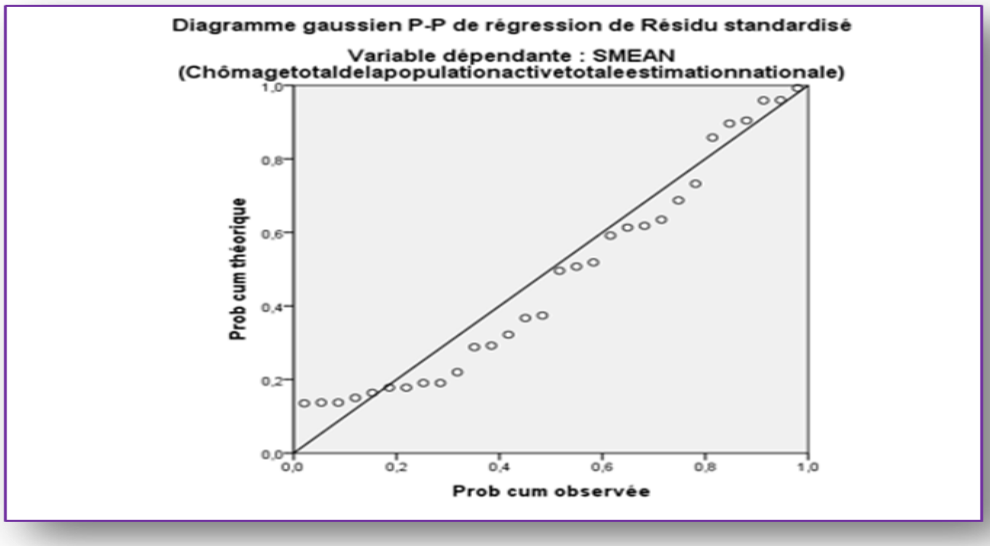

المصدر : إعداد شخصي بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن كل النقط قريبة جدا من خط الإنحدار كما أن هناك نقط واقعة على الخط، وبالتالي البواقي تتوزع حسب التوزيع الطبيعي، وهذا شرط من شروط إجراء تحليل الإنحدار البسيط.

الجدول رقم 3 : قيم معاملات خط الإنحدار

1	النموذج	معاملات غير قياسية Coefficients non standardisés		معاملات قياسية Coefficients standardisés	قيمة t	مستوى الدلالة sig
		A	Erreur standard	Bèta		
	الثابت Constante	14,711	1,599		9,203	,000
	المتغير المستقل: التضخم	,353	,123	,477	2,870	,008

المصدر : إعداد شخصي بالإعتماد على مخرجات برنامج spss (الملحق رقم 3 والملحق رقم 4)

من خلال الجدول التالي الذي يمثل جدول المعاملات الذي يحتوي على معادلة خط الإنحدار، نلاحظ أن ثابت خط الإنحدار يساوي 14,711 والذي يمثل قيمة A في الجدول، وأن المعلمة B = 0,353، أما قيمة الدلالة الإحصائية sig = ,008 أصغر من 5% مما يدل على أن هناك إنحدار وعلاقة بين المتغيرين، وبالتالي تصبح معادلة الإنحدار كالتالي :

$$y = 14,711 + 0,353\ x$$

$$CHOM = 14,711 + 0,353.\ INF$$

ومنه نستنتج أن الزيادة في التضخم بقيمة 1 مليون دولار سيزيد البطالة بقيمة 0,353

III – الخلاصة:

إن مشكلتا التضخم والبطالة لم تعد مشكلة إقتصادية فقط، ولكنها كابوس يهدد كل الإقتصاديات وبالخصوص النامية منها، فخطورتهما تتمثل بالإضافة إلى زيادة أعداد البطالين إلى هدر الطاقات الإقتصادية المتاحة، وتراجع في قيمة الثروة عن طريق إنخفاض قيمتها وهذا نتيجة إنخفاض قيمة النقود، وما ينتج عن هاتين المشكلتين (التضخم والبطالة) من آثار إقتصادية، ومن أهم هذه الآثار الإقتصادية تراجع الناتج المحلي الإجمالي وعجز في القطاع الإنتاجي بالإضافة إلى تآكل أرباحه، كما أن هناك آثار إجتماعية من شعور بالحرمان والآفات الاجتماعية وإنتشار الفساد الإداري، زيادة على ذلك تضرر الطبقة ذات الدخل المحدود والضعيف في المجتمع نتيجة الإرتفاع المتواصل للأسعار، كما أن التضخم والبطالة تعبران بطريقة عامة عن القصور في تحقيق الغايات من العمل في المجتمع.

وبعد تحليل ومناقشة المعطيات الإحصائية الخاصة بالدراسة توصلنا إلى النتائج التالية :

– هناك علاقة طردية ضعيفة بين التضخم والبطالة خلال الفترة الممتدة بين 1989 و 2017، فكلما يحصل تغيير في التضخم يحصل تغيير في البطالة بنسبة 47%، كما أن معامل الإرتباط المتحصل عليه في هذه الفترة معنوي وهو دال إحصائيا عند مستوى 5%، حيث أن قيمة Sig = 0,004.

– في إختبار معنوية الإنحدار ، مستوى دلالة الإختبار Sig =,008 وهي أصغر من 5% بالتالي نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل وهو أن خط الإنحدار يلائم المعطيات والإنحدار معنوي، وبالتالي توجد علاقة بين متغير التضخم ومتغير البطالة

– إن ثابت خط الإنحدار يساوي 14,711 والذي يمثل قيمة A ، وأن المعلمة B = 0,353، أما قيمة الدلالة الإحصائية sig = ,008 أصغر من 5% مما يدل على أن هناك إنحدار وعلاقة بين المتغيرين، وأن الزيادة في التضخم بقيمة 1 مليون دولار سيزيد البطالة بقيمة 0,353

– تشير النتائج إلى التأثير الطردي للتضخم على البطالة، وهو ما يخالف منحنى فليبس الذي ينص على العلاقة العكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة.

بعد ما توصلنا إليه من نتائج خاصة بتحليل معطيات الدراسة، وصلنا إلى نتائج خاصة بتحليل الفرضيات المعتمدة في الدراسة:

– **بالنسبة للفرضية الأولى** : أوضحت النتائج حسب الدراسة أنه توجد علاقة طردية ضعيفة بين التضخم والبطالة، حيث كلما إرتفع التضخم إرتفعت البطالة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

– **بالنسبة للفرضية الثانية** : أوضحت النتائج المتحصل عليها من هذه الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ضعيف للتضخم على البطالة، حيث أن الزيادة في التضخم بقيمة 1 مليون دولار سيزيد البطالة بقيمة 0,353 ، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

بناء على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية :

– الإعتماد على الإنتاج الداخلي وتقليص فاتورة الإستيراد من أجل كبح التضخم المستورد؛

– تحديد عوامل البطالة وفهم أسبابها لكبحها؛

– تلعب السلطة الدور الرئيسي في تحديد السياسات الاقتصادية والإجتماعية المناسبة للحد من ظاهرة البطالة؛

– إنعاش القطاع الخاص من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بغية تشغيل أكبر عدد ممكن من البطالين؛

– العمل على زيادة تدفقات الإستثمارات الأجنبية وذلك من خلال منح تسهيلات وإمتيازات بهدف تشغيل اليد العاملة.

– ملاحق :

الملحق رقم 1 : معامل الإرتباط بين متغير التضخم والبطالة

Corrélations

		SMEAN(Chômagetotaldelapopulationactivetotaleestimationnationale)	Inflation, prix à la consommation (% annuel)
Corrélation de Pearson	SMEAN(Chômagetotaldelapopulationactivetotaleestimationnationale)	1,000	,477
	Inflation, prix à la consommation (% annuel)	,477	1,000
Sig. (unilatérale)	SMEAN(Chômagetotaldelapopulationactivetotaleestimationnationale)	.	,004
	Inflation, prix à la consommation (% annuel)	,004	.
N	SMEAN(Chômagetotaldelapopulationactivetotaleestimationnationale)	30	30
	Inflation, prix à la consommation (% annuel)	30	30

الملحق رقم 2 : إختبار معنوية المعلمتين المتعلقتين بالتضخم والبطالة

ANOVA

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	321,773	1	321,773	8,235	,008
	Résidu	1094,073	28	39,074		
	Total	1415,846	29			

الملحق رقم 3 : قيم معاملات خط الإنحدار

Coefficients

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t
		A	Erreur standard	Bêta	
1	(Constante)	14,711	1,599		9,203
	Inflation, prix à la consommation (% annuel)	,353	,123	,477	2,870

الملحق رقم 4 : قيم معاملات خط الإنحدار (تابع)

Coefficients		
Modèle		Sig.
1	(Constante)	,000
	Inflation, prix à la consommation (% annuel)	,008

– الإحالات والمراجع :

1. Alioua, A.. **Essai d'analyse des déterminants de l'inflation en Algérie** - étude empirique au cours de la période (1990 - 2020) à l'aide des modèles VECM. *revue nouvelle économie,* (2022), *13*(2).
2. BOULAHRIK, M.. C**hômage et population active en Algérie à l'horizon 2030**. *مجلة دراسات في الإقتصاد والتجارة والمالية,* (2019), *08*(01).
3. DJEMACI, b. (2020). **analyse de la durée du chômage en Algérie Via les Modèles de Survie**. *Journal of Quantitative Economics Studies, 06*(01).
4. KACI, F. (2021). Essai sur les origines de l'inflation en Algérie. *revue algérienne d'économie et gestion, 15*(02).
5. Virginie Delsart, Nicolas Vaneecloo**.Méthode statistique de l'économie et de la gestion-Tome 2**, 2011 ed Septentrion.
6.Régis Bourbonnais. Économétrie,2021, ed Dunod.
7. Souames, c., & Dai, r. (2022). **le rôle de entrepreneuriat dans la réduction du taux de chômage en Algérie**. *مجلة إقتصاد المال والأعمال, 7*(1).
8. ابراهيم بني، و عبد الوحيد صرارمة. (ديسمبر 2021). **قياس وتحليل العوامل المؤثرة في التضخم باستعمال نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع** (ARDL) – حالة الجزائر (1980 – 2017). *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 08*(03).
9. إيمان نعمون، و إيمان نور الدين. (ديسمبر 2022). **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة في الجزائر – نظرة تحليلية للتقارير الإحصائية للفترة (2001 – 2020)**. *مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، 09*(02).
10. جمال سويح، و علال بن ثابت. (2020). **دراسة تحليلية لأثر التضخم على النمو الإقتصادي من خلال قياس عتبة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2016)**. *مجلة البشائر الإقتصادية، السادس*(2).
11. حنان بقاط، زكية محلوس، و أحمد بن حليفة. (2021). **جدلية العلاقة (التضخم – البطالة) – دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990 – 2020)**. *مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، 14*(01).
12. حنان قندوز، و إسماعيل بن قانة. (2022). **أثر البطالة على التضخم من منظور منحنى فيليبس دراسة قياسية لعينة من الدول النامية خلال الفترة (1991 – 2018)**. *مجلة الدراسات الإقتصادية الكمية، 08*(01).
13. خالد مجاهدي، و حسين بشير إلزعر. (2023). **قياس أثر التضخم على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980 – 2020)**. *الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، 15*(02).
14. رحمة متيوي.. **البطالة بين منحنى فيليبس وعلاقة أوكن في الجزائر خلال الفترة (1989 – 2020)**. *مجلة البشائر الإقتصادية،*(أفريل 2023)، *التاسع*(01).
15. رضا بديار، و عبد الحميد قطوش. (2023). **أثر الإنفاق العام وتقلبات أسعار النفط على البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة (1995 – 2020)**. *مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، 08*(01).
16. رفيق نزاري، و محمد موفق بشر. (جوان 2023). **تأثير التضخم على الإستثمار الأجنبي المباشر في دولة نفطية : باستخدام الإنحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة المتباطئة لإختبار الحدود**. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 10*(01).
17. سليمان خليفة مردس، و معتز آدم عبد الرحيم محمد. (جوان 2023). **العلاقة السببية بين التضخم والبطالة في السودان للفترة 2005 – 2021**. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 10*(01).
18. سمير حفاصي، و عبد القادر خليل. (2023). **تحليل أثر نمو الناتج على معدلات البطالة في الجزائر وتونس والمغرب باستخدام نماذج البانل خلال الفترة 1991 – 2019**. *مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، 17*(01).

19. صليحة وذان، و حمزة عمي سعيد.. **دراسة قياسية لأثر كل من سعر الصرف وسعر الفائدة على التضخم في الجزائر بإستخدام نموذج ARDL باستعمال بيانات الفترة من 1998 إلى 2021**. *مجلة الإقتصاد وإدارة الأعمال*،(جوان 2023)، *07*(02).

20. طاهري لخضر بن العيد. (2023). **ظاهرة البطالة في الجزائر وأثارها الإجتماعية على المجتمع**. *مجلة الحوار الفكري*، *16*(01).

21. علي حبيطة.. **أثر الإنفاق العام على معدل التضخم دراسة قياسية لأثر نفقات التجهيز على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980 – 2013**. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات إقتصادية.*، (2012)، *26*(2).

22. عيسى حاجي، و سفيان فكارشة. (2023). **دراسة أثر النمو الإقتصادي على ظاهرة البطالة في الجزائر من سنة 1991 إلى 2021 بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي الموزع المتباطئ**. *مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية*، *14*(1).

23. فضيلة بوطورة، و نوفل سمايلي. (2020). **البطالة في الجزائر بين دور الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب والوكالة الوطنية للقرض المصغر في الرفع من مستويات التشغيل دراسة إحصائية تقييمية خلال الفترة (1995 – 2017)**. *مجلة التواصل*، *26*(العدد الخاص).

24. فؤاد بن حدو. (2022). **مؤشر الزكاة كأداة جديدة لقياس نسبة التضخم دراسة حالة الجزائر ما بين فترة : (2014 – 2022)**. *مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة*، *05*(02).

25. فيصل زرقون، و رقية سهلي. (2023). **أثر التغيرات في سعر الصرف على التضخم في الإقتصاد الجزائري (الفترة 1990 – 2020)**. *مجلة البحوث القانونية والإقتصادية*، *06*(03).

26. لخضاري بولنوار.. **دراسة قياسية لأثر البطالة والنمو السكاني على النمو الإقتصادي لعينة من البلدان النامية للفترة (1990 – 2021) باستعمال نماذج البانل**. *مجلة إضافات إقتصادية*،(2023)، *07*(01).

27. محمد أمين دليمي، و أسماء سلكة. (2022). **دور التمويل المصرفي الإسلامي في التضخم مع الإشارة إلى حالة الجزائر للفترة (2010 – 2020)**. *مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية*، *11*(01).

28. محمد صالي. (2023). **دور دار المقاولاتية في التقليل من نسبة البطالة في الجزائر**. *مجلة افاق للعلوم*، *08*(01).

29. محمود العوني، و توفيق حجماوي. (جوان 2023). **أثر البطالة، التضخم والنمو السكاني على معدلات الفقر في الجزائر**. *مجلة التكامل الإقتصادي*، *11*(04).

30. مصطفى حيمور، و مجدوب وهراني. (2019). **دراسة العلاقة السببية بين معدلي التضخم والبطالة في الجزائر باستخدام منهج القياس الإقتصادي**. *مجلة الدراسات الإقتصادية المعمقة*، *المجلد 4*(العدد 1).

31. نادية سحاب. (2022). **محددات التضخم في الجزائر : دراسة تحليلية (1990 – 2018)**. *مجلة الباحث الإقتصادي*، *10*(01).

32. نسيم حزام، و بحرية بادي . (جانفي 2023). **أثر الشمول المالي على التضخم : دراسة لحالة الجزائر باستخدام نهج الحدود (ARDL)**. *مجلة بحوث الإقتصاد والمناجمنت*، *04*(01 (خاص)).

33. نوة بن يوسف. (أفريل 2023). **تحليل وقياس أثر النمو الإقتصادي على معدل البطالة في الجزائر باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL للفترة (1990 – 2021)**. *مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية والإدارية*، *7*(1).

34. هشام صالح، و كمال بلفضيل. (2021). **إختبار أثر صدمات معدلات التضخم على نمو الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر للفترة الممتدة بين (1970 – 2019)**. *مجلة دفاتر بوادكس*، *10*(01).

35. وسيلة بوفنش. (ديسمبر 2021). **أثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2019)**. *مجلة التكامل الإقتصادي*، *09*(04).

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

مجطوح فضيلة ، ياسف حسيبة (2024)، **أثر التضخم على البطالة في الجزائر – دراسة قياسية باستخدام نموذج الإنحدار الخطي البسيط**، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 09(العدد 01)، الجزائر: جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر ص.ص 195-207

SCAN ME